التبعية الغذائية في الجزائر
ـ أبعاد المشكلة و أفاق التغيير ـ

أ. رايس فضيل
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة تبسة
foudil.rais@yahoo.com

أ. أيت يحيى سمير
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة تبسة
say082@yahoo.com

أ. غربي هشام
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
والعلوم التجارية
جامعة الوادي
ghichamdz@gmail.com

الملخص:

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات الجزائري يلاحظ أنه مع التزايد المتواصل لإيرادات المحروقات هناك زيادة مرافقة للعجز الغذائي، حيث تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الإقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية و ذات قيمة مضافة ضعيفة، من جهة أخرى فإن النسبة الكبيرة للواردات الغذائية مقارنة مع إجمالي الواردات تعكس مدى التبعية للخارج في المجال الغذائي مع الإشارة أنه في بعض السنوات كان هناك عجز كبير في مادة غذائية إستراتيجية و هي الحبوب. أي أن العقلية الإستهلاكية مترسخة في الإقتصاد الجزائري، فبدل تحويل جزء من الموارد المالية الناتجة عن تصدير المحروقات للإستثمار الفلاحي من أجل زيادة و تنويع الإنتاج و زيادة التوظيف يتم صرف هذه الإيرادات على سلع أجنبية. يتطلب التعامل مع هذه الوضعية المزرية صياغة إستراتيجية وطنية في هذا المجال و تكون في المدى الطويل الهدف منها: تحقيق الأمن الغذائي و لو نسبيا، و ينجر عن ذلك تحقق أهداف إستراتيجية إخرى كتنويع مصادر الدخل الوطني و زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة التوظيف و تحسين المستوى المعيشي.

الكلمات المفتاحية: التبعية الغذائية، الإستثمار الفلاحي، الريع النفطي، الميزان التجاري الغذائي.

تقديم:

نظرا للوضعية المزرية التي يعرفها قطاع الفلاحة في الجزائر، سواءا من حيث كمية و نوعية الإنتاج، أو إستغلال الموارد المتاحة، حيث مازالت مساهمة هذا القطاع محدودة و متواضعة في تكوين الناتج و كذا توظيف اليد العاملة، كما أن جزء كبير من الواردات الجزائرية عبارة عن مواد غذائية، رغم توفر كل الإمكانات لتقليص هذه الواردات، فالجزائر بكل الموارد المتاحة لديها مازالت مستوردة للعديد من المواد الأساسية التي تعبر من جهة عن وجود تبعية غذائية، و من جهة أخرى تمثل مصدر من مصادر تسرب العملة الأجنبية.

بناءا عليه فإن معالجة المشكلة في الوقت الراهن يعتبر ذو أولوية قصوى نظرا للموارد المالية المتوفرة و التي نتجت عن تراكم ريع المحروقات، فالنهوض بالقطاع الفلاحي يساعد على زيادة و تنويع الإنتاج و كذا توظيف اليد العاملة بالإضافة إلى أن ذلك يعتبر منفذ من منافذ توسيع الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني عبر الإستغلال الأمثل لريع المحروقات.

تقسم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور يتناول المحور الأول أبعاد المشكلة المدروسة، أما المحور الثاني يتناول الموارد المتاحة، و يتناول المحور الثالث المبادرة الرسمية للتغيير مع بعض المقترحات.

أولا- أبعاد المشكلة:

بإستقراء بيانات ميزان المدفوعات يظهر الوزن الكبير للواردات الغذائية مقارنة بالأنواع الأخرى للواردات، و بالمقابل يلاحظ الضعف الكبير للصادرات من نفس المواد، و يعبر ذلك بحق عن الخلل الهيكلي في القطاع الخارجي. وعدم التفكير في الحل سوف يؤدي إلى تفاقم المشكلة مع مرور الوقت و قد تأخذ أبعادا أخرى. و لعل البعد النقدي من أهمها، و المقصود هن أن هذه المشكلة من مصادر التضخم المحلي كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (01): معدل تضخم أسعار مواد المجموعة الأولى (مدينة الجزائر).

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
1	27,2	25,2	24,7	22,7	20		17,6	17,7	18	19,7	14,9
2	1,2	-0,8	5,5	0,3	3,9	4,47	-1,07	4,22	6,36	7,5	8,23
3	---	---	2,96	2,57	1,46	3,6	3,21	0,95	1,71	2,81	3,73

1- الواردات الغذائية إلى الإجمالي.

2- مؤشر أسعار المجموعة 1.

3- التغيرات خارج المواد الغذائية.

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 01، سبتمبر 2007.

فاستمرار التبعية الغذائية للخارج يعتبر من أهم أسباب التضخم كما سبق الإشارة إلى ذلك.

يمكن النظر إلى هذه المشكلة عبر أكثر من قناة:

- أن الكثير من الواردات تعتبر من السلع المكونة لسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك و التي على أساسها يحسب معدل التضخم في الجزائر، و تذبذب أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية يؤدي إلى تذبذب المستوى العام للأسعار محليا نتيجة التبعية الكبيرة للخارج.

- إن إستمرار إرتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية و التي تشكل نسبة كبيرة من سلع السلة يؤدي إلى تدخل الدولة عن طريق الدعم كما سبقت الإشارة، و بالتالي فإن تذبذب الأسعار في السوق الدولية يؤدي إلى تذبذب النفقات العمومية في الداخل.

إذن تعتبر التبعية الغذائية في الجزائر مصدر لعدم الإستقرار النقدي كما أن القضاء على هذه التبعية يعتبر منفذ من المنافذ التي يمكن إستغلالها لإستثمار الفوائض النقدية المتاحة و تنويع الإنتاج و تحقيق تنمية زراعية و الإكتفاء الذاتي، و لاشك أن هذا الإدراك الذي كان موجودا منذ عقود لدى القلة من الطبقة الحاكمة أما الأن فإنه حديث العام و الخاص نظرا للأثار المترتبة على هذه التبعية.

تلحق هذه التبعية أظرارا بليغة بالإقتصاد من عدة جوانب منها:

- خطورة الإعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء نظرا للتكاليف الضخمة التي تدفع بالعملة الصعبة.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي مرتبط بتوفير السلع الغذائية بأسعار معقولة للسكان.
- تحقيق التنمية الزراعية يمكن أن يكون سريعا، و ثمارها يمكن أن تتحقق في وقت أقصر بكثير مما كان يعتقد فضلا عن أن عائد الإستثمار يمكن أن يكون مجزيا. كما أن النجاح في تعظيم الإنتاج الزراعي يساعد على قيام صناعات غذائية ذات قيمة مضافة عالية.

ثانيا- واقع قطاع الفلاحة في الجزائر:

إذا أصبحت قضية الأمن الغذائي و مدخلها التنمية الزراعية المتسارعة قضية حيوية تستحق أن يبذل فيها كل جهد، و لتحقيق ذلك لابد من دراسة مجموعة من الجونب: الإمكانات المتاحة، الفرص الممكنة، السياسات الواجبة التنفيذ، و قبل كل شيء الأهداف المرجوة.

في الجزائر يمكن إختصار أهم الأهداف المرجوة من تحقيق تنمية زراعية في:

- تحقيق الإكتفاء الذاتي في المجال الغذائي.
- تنويع الإقتصاد الوطني إنتاجيا و تطوير الموارد المتاحة للوصول إلى دولة تصدر الغذاء و لو نسبيا.
- إضافة حلقة مهمة إلى الصناعة و هي أن الزراعة تستخدم مخرجات الصناعة كالبتروكيماويات، و التعدين و تقدم مخرجات تمكن من قيام و إزدهار صناعات أخرى و هي الصناعات الغذائية.
- إستغلال الإيرادات المالية المتاحة من أجل تنويع مصادر الدخل و هيكل و حجم القيمة المضافة مما يسمح من معالجة مشكلة البطالة.

بالنسبة للموارد المتاحة تحتل الأراضي المستغلة في الزراعة حوالي 21٪ من المساحة الإجمالية للبلاد والتي تقدر بـ 49 مليون هكتار موزعة كمايلي :[1]

- 8,4 مليون هكتار مزروعة من بينها 7,5 مليون هكتار مخصصة للمحاصيل السنوية وحوالي 1 مليون هكتار مخصصة للمحاصيل الدائمة،

[1]- **ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008**، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009، ص: 35.*www.cnes.dz/.../ETAT%20ECONOMIQUE%20ET%20SOCIAL2008.doc*

- 33 مليون هكتار مستغلة كمعابر،
- 6,6 مليون هكتار من الغابات والسهوب والحلفاء. وتمثل مساحة 929.000 هكتار من الأراضي المسقية نسبة 11٪ من المساحة الصالحة للزراعة.

تمتلك الجزائر 8,4 مليون هكتار من المساحة الزراعية، أي ما يعادل 3,5٪ من المساحة الإجمالية للبلاد. وبالقياس إلى ضعف الاستهلاك الوطني فيما يخص الأراضي الزراعية، انخفضت نسبة " الوفرة/ساكن" بوضوح كبير بين سنة 1962 و2008 (0,75 هكتار /ساكن سنة 1962 ، 0,24 هكتار /ساكن سنة 2008).

ويؤكد لنا الإحصاء العام للزراعة خلال سنة 2001 هيمنة الاستثمارات الصغيرة: 62٪ من الاستثمارات الجزائرية تمتلك مساحة زراعية تقل عن 5 هكتار أما الاستثمارات الكبيرة فهي بنسبة 24٪ من المساحة الصالحة للزراعة وتمثل سوى 2٪ من مجموع الاستثمارات الجزائرية.

إضافة إلى المساحة المزروعة و القابلة للزراعة فإن عنصر اليد العاملة متوفر و يمكن إستغلال هذه الميزة للنهوض بالقطاع، فضلا عن ذلك هناك بعض المزايا الأخرى التي تشجع على الدخول في مثل هذه الأنشطة:

- حجم الطلب على السلع الغذائية (كما يوضحه حجم هذا النوع من الواردات).
- الموارد المالية المتاحة و التي تمثل قوة شرائية للدولة يجب الإسراع في إستثمارها بشكل منتج لتفادي التناقص في قيمتها.

فيما يتعلق بالفرص الممكنة يمكن النظر إلى هذا الجانب بالتركيز على نوع الأنشطة الفلاحية و الزراعية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، كأن يتم التركيز على المزروعات التي تناسب أنواع المناخ السائد، فمناخ الشمال رطب و معتدل و ممطر ويناسب أكثر زراعة الخضر و الفواكه، ومناطق الهضاب العليا يسودها مناخ يناسب زراعة الحبوب و الزيتون، المناخ الصحراوي تسوده زراعة النخيل، ويجب الحفاظ على هذه الزراعة و تطويرها بكل الوسائل الممكنة.

بالنسبة لليد العاملة كعامل إنتاجي لهذا القطاع ذات وفرة كبيرة و خاصة في المناطق الريفية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): نسبة العمالة في القطاع الفلاحي إلى العمالة الكلية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة العمالة (%)	26,3	27,2	27	27,2	27	27	27,3	27,2

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

يلاحظ أنه برغم التغيرات الكبيرة التي عرفها الإقتصاد الوطني فإن العمالة في القطاع الفلاحي بقيت تقريبا ثابتة كنسبة إلى العمالة الكلية. و هو ما يوضح أن هذا القطاع لم ينمو بالشكل الكافي لكي يمتص المزيد من اليد العاملة.

من جهة أخرى فإن ما يستدعي النهوض بهذا القطاع هو أن مداخيل الأسر لهذا القطاع تعتبر الأضعف من بين القطاعات الأخرى:

جدول رقم (03): مداخيل الأسر في القطاع الفلاحي نسبة إلى إجمالي الرواتب و الأجور (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مداخيل الأسر	**4,2**	**4,39**	**4,2**	**4,1**	**5,3**	**5,32**	**5,33**

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

لقد إنعكس هذا التدهور في مداخيل الأسر في هذا القطاع في تفشي ظاهرة النزوح الريفي و التي تسببت في مشاكل عديدة أخرى كمشكلة السكن، بالإضافة إلى أن إنخفاض المداخيل لهذا القطاع و التخلي المتزايد عن الأنشطة الفلاحية ساهم في تراجع الإنتاج الفلاحي، يرجع هذا الضعف أيضا إلى طبيعة الزراعة في الجزائر و التي تعتمد في معظمها على الأمطار، حيث أن هناك مناطق لا تعرف تساقط الأمطار سنويا و بالتالي وجب تدخل الدولة لتقديم دعم و تحفيزات مغرية لهذا القطاع الإستراتيجي و التحول إلى الإنفاق على هذا القطاع لتعظيم المحصول بدل الإعتماد على الظروف الطبيعية المتذبذبة في تحديد الإنتاج.

إن هذا التدهور في هذا القطاع من حيث الإنتاج و التوظيف يترجم في العجز الغذائي الذي يعانيه الإقتصاد الوطني، فهذا العجز يعتبر مؤشر خطير على حالة هذا القطاع و الجدول الموالي يوضح مدى خطورة المشكلة.

جدول رقم (04): مؤشرات حول التبعية الغذائية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادراتالغذائية(%)	0,13	0,15	0,18	0,19	0,2	0,14	0,13	0,15	0,15	,025
نسبة الواردات لغذائية(%)	25,2	24,7	21,4	19,96	19,74	17,62	17,71	17,93	16,43	14,92
الميزان التجاري الغذائي	-2,33	-2,32	-2,54	-2,47	-3,32	-3,52	-3,73	-4,86	-7,67	-5,75

المصدر: تقارير بنك الجزائر

تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الإقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية و ذات قيمة مضافة ضعيفة، من جهة أخرى فإن النسبة الكبيرة للواردات الغذائية مقارنة مع إجمالي الواردات تعكس مدى التبعية للخارج في المجال الغذائي مع الإشارة أنه في بعض السنوات كان هناك عجز كبير في مادة غذائية إستراتيجية و هي الحبوب.

إن البيانات الواردة في الجدول تبرز تناقضا في الوضعية الغذائية فمن جهة تعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة و موارد زراعية ضخمة و من جهة أخرى هناك عجز غذائي ضخم مما يطرح التساؤل عن حول الإستراتيجية المناسبة للخروج من هذا الوضع خاصة مع توفر الموارد المالية و التي يعتبر الإستثمار الفلاحي أحد المنافذ لإستغلالها.

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بصادرات المحروقات و رصيد الميزان التجاري الغذائي للجزائر يلاحظ أنه مع التزايد المتواصل لإيرادات المحروقات هناك زيادة مرافقة للعجز الغذائي، أي أن العقلية الإستهلاكية مترسخة في الإقتصاد الجزائري، فبدل تحويل جزء من الموارد المالية للإستثمار الفلاحي من أجل زيادة و تنويع الإنتاج و زيادة التوظيف يتم صرف هذه الإيرادات على سلع أجنبية. بالنسبة للموارد المالية المتاحة

يمكن التعبير عنها بحجم الفوائض الموجودة في الودائع مقارنة بالقروض الممنوحة كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (5): إجمالي الودائع و القروض لدى البنوك(2000- 2008)

الوحدة: مليار دج.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الودائع (D)	1441,8	1789,9	2127,3	2443,4	2705,3	2960,5	3516,5	4517,3	5161,8
القروض(C)	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1534,3	1778,9	1904,1	2203,7	2614,1
D/C(%)	145,1	165,9	177	177	176,3	166,4	184,6	205	197,4

Source: *RAPPORTS 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE :*

يظهر من بيانات الجدول أن هناك قدرة مالية معتبرة، من الضروري الإسراع في إستغلالها و تحويلها إلى إستثمار منتج.

يتطلب التعامل مع هذه الوضعية المزرية صياغة إستراتيجية وطنية في هذا المجال و تكون في المدى الطويل الهدف منها: تحقيق الأمن الغذائي و لو نسبيا، و ينجر عن ذلك تحقق أهداف إستراتيجية إخرى كتنويع مصادر الدخل الوطني و زيادة مساهمة القطاع الفلاحي، و إيجاد منفذ لإستغلال الموارد المالية المتاحة، بالإضافة إلى زيادة التوظيف و تحسين المستوى المعيشي. مع الإشارة إلى أن تحقيق هذه الإستراتيجية يستلزم تفادي الجدل الإيديولوجي حول القطاع الذي يقوم بالإنتاج فما دام الريع مملوك للدولة يجب على الدول أن تتصرف في هذا الريع بالشكل الذي يساعد على تحسين المستوى المعيشي للأفراد و يضمن إستقلالية الإقتصاد الوطني.

للوقوف أكثر على حجم المشكلة يعرض الجدول الموالي علاقة القطاع الفلاحي بالناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (6): علاقة القطاع الفلاحي بالناتج المحلي الإجمالي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مساهمة الفلاحة في PIB (%)	8,4	9,7	9,2	9,8	9,4	7,7	7,7	7,5	6,4	9,1
التغير السنوي في الناتج الفلاحي(%)	22	19	1,2	23,5	12,3	0,1	10,7	9,8	-5,3	20
مساهمة قطاع الفلاحة في نمو الناتج(%)	-5,0	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	2,6	

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

كما سبق رغم الموارد النقدية المتراكمة منذ سنة 2000 لم يعرف هذا القطاع تحسنا كبيرا، كم ايتضح من بيانات الجدول لم تتعدى نسبة مساهمة هذا القطاع إلى إجمالي الناتج: 10%، ويعبر ذلك عن حجم المشكلة الفلاحية في الجزائر و عدم وجود جدية لمعالجتها. فرغم أن كل الظروف الخرجية تسير في غير صالح الإقتصاد الوطني و خاصة التضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية لم تتخذ الإجراءات المناسبة من أجل توظيف الموارد المتاحة لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

ثالثا- المبادرة الرسمية و أفاق التغيير: سياسة التجديد الزراعي و الريفي:

من الإجراءات التي شرعت فيها السلطات منذ وقت قريب لتطوير هذا القطاع و التي تستحق التشجيع السياسة التي أقرتها وزارة الفلاحة بداية من سنة 2008، إنها سياسة التجديد الزراعي و الريفي وهي سياسة إذا مانجحت فإنها سوف تساعد على التقليل من الإختلالات الموجودة، فأساس هذه السياسة

يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية و التماسك الإجتماعي. و تستند السياسة الجديدة إلى إلى تحرير المبادرات و الطاقات و عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني. كأساس لذلك تم صياغة قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008.

بالنسبة للمحور الزراعي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية، تعزيز و توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع.

يضم برنامج التجديد الفلاحي ثلاث برامج أساسية كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم(07): البرامج الفلاحية الأساسية

البرنامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز إنتاجية رأس المال	البذور، الشتلات، الأبار	البلدية
	إقتصا وحجز المياه	المستثمرة
	المكننة الفلاحية	المزرعة النموذجية
	التسميد	التعاونية
	البيوت البلاستيكية	
	التحويل و التثمين	
البنية التحتية الفلاحية و الريفية	البنية التحتية الفلاحية	البلدية
		المحيط
		المستثمرة
	البنية التحتية للري	المزرعة النموذجية
		التعاونية
برامج التنظيم	تنظيم المنتجات الزراعية	البلدية
	إعادة التأهيل	المستثمرة
	إنشاء البنية التحتية	الوحدة

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي و الريفي. **متوفر على الموقع**: *http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf*.

بالنسبة للمحور الريفي: و الذي يهدف إلى حماية و صون و تعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية و المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص.
- النظام الوطني لدعم إتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص و البرمجة لتنمية مختلف المناطق.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر.
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، و الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا إستنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية و خصوصيات و قدرات كل ولاية.

يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي و الإنتاجية:

جدول رقم (08): برامج التجديد الريفي

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج	وسائل التنفيذ
مكافحة التصحر	- السد الأخضر. - المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء - حماية و تثمين المراعي. - إستصلاح الأراضي المغمورة.	- البلدية . - المحيط.	النظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الفلاحي (SI-PSRR)
حماية التجمعات المائية	- تدابير مكافحة الإنجراف. - حجز الموارد المائية. - وحدات تربية المواشي. - الدراسات. - برامج أخرى.	- البلدية. - مجمعات المياه.	النظام الوطني لإتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة. (SNADDR)
حماية وتعزيز الإرث الغابي	- المعدات - أعمال الزراعة الغابية. - أعمال البنية التحتية. - حماية الغابات.	- البلدية. - الغابات الحكومية.	المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة. (PPDRI).
حماية النظم البيئية	- الحظائر الوطنية. - المناطق الرطبة. - المجمعات ومراكز الصيد. - المناطق الهشة.	- البلدية. - المحميات الوطنية. - الحضائر الوطنية المحمية، المناطق الرطبة، الواحات.	المشروع الجواري لمكافحة التصحر. (PPLCD)
الإستصلاح	إستصلاح المحيط	- البلدية. - المحيط	

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي و الريفي. **متوفر على الموقع**: http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf.

- عقد كفاءة للتنمية الريفية، الغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، بالإضافة إلى تحديد المجمعات الريفية التي يغطيها المشروع، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية و فرص العمل.

تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق و تنفيذ مختلف البرامج، و لهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (*PRCHAT*).

جدول رقم (09): برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (PRCHAT).

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز الخدمات الزراعية	- تعزيز الخدمات البيطرية. - تعزيز خدمات وقاية النباتات و التقنيات الفلاحية	- البلدية. - المحيط.
تعزيز القدرات البشرية	- تعزيز الخدمات الإحصائية و النظم المعلوماتية. - تعزيز خدمات الإتصالات و الإرشاد الزراعي. - تعزيز البحث الفلاحي و الغابي. - تعزيز نظام التدريب.	- البلدية. - مجمعات المياه.

تعزيز التمويل الريفي	**إنشاء إتحادات إئتمانية.**	**- البلدية.** **- المناطق المحمية، الحدائق الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات و مراكز الصيد، الواحات، القصور.**

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الإستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي و الريفي. **متوفر على الموقع**: http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf.

إن الإطار القانوني و النظامي المعمول به في الجزائر يشجع الإستثمارات المنتجة، حيث تخضع الإستثمارات الفلاحية كغيرها من الإستثمارات إلى القرار الدستوري رقم: 01- 03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية الموافق ل 20 أوت 2001، المتعلق بتنمية الإستثمار، المعدل و المتمم بالقرار 06- 08 المؤرخ في 05 جويلية 2006، و القرار 01- 90 المؤرخ في 22 جويلية 2009.

كما أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حدد الأحكام المتعلقة بالشراكة من خلال المادتين: 58و 62. هاتين الأخيرتين تنصان على أنه يمكن للإستثمارات الأجنبية أن تتحقق في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال الشركة، و يمكن أن تتكون المساهمة الوطنية من عدة شركاء.

إن برنامج التجديد زراعي و الريفي يعتبر برنامج واعد بالنظر إلى الأهداف التي يسعى لتحقيقها، كما أنه يأخذ بعين الإعتبار الإمكانات المتاحة، الطبيعية، و البشرية، و المادية. يبقى الجانب المالي الخاص بهذا البرنامج الذي يتطلب إمكانات مالية ضخمة و التي تعتبر متاحة في الوقت الحالي، يجب وضع أليات مهمتها تمويل الأنشطة المتضمنة في هذا البرنامج، و في هذا المجال يجب أن تلعب الدولة دورا فاعلا للتأكد من عدم ضياع القدرة المالية المتوفرة.

إذا كان من الضروري تنويع الإقتصاد الوطني و تحقيق الإكتفاء الغذائي خاصة فهذه الضرورة تعتبر ملحة اليوم أكثر من أي وقت أخر، بالنظر إلى الفرص المتاحة و الإمكانات المتوفرة. و يجب التأكيد على الدور المحوري للدولة لتحقيق هذه الإستراتيجية، فالدولة هي المالكة للريع النفطي و هي المسؤولة على إستثمار هذا الريع بالشكل الذي يساهم في تنويع الإقتصاد، بدلا من إنفاق هذا الريع في صورة تحويلات تزيد من الميل الإستهلاكي التضخمي كما أن هذه التحويلات لا تتسم بالعدالة، و يجب التأكيد أيضا على أن تقدم المجتمع لايقاس بالموارد النقدية المتراكمة و المعطلة و إنما بالإنتاج الذي يؤمن للمجتمع أغلب إحتياجاته.